السياسات الاستثمارية في ظل تفشي وباء كورونا والتدابير المتخذة بشأن ذلك

من المتوقع أن تؤدي الآثار الاقتصادية بسبب سرعة تفشي وباء كورونا إلى انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي بنسبة 40%، والتأثير على المفاوضات الخاصة باتفاقيات الاستثمار الدولية، وكل هذا سيكون لها تأثير دائم على رسم سياسات الاستثمار في المستقبل.
وبناءً على ذلك فقد تبنت عدد من الدول مجموعة متنوعة من التدابير في السياسات الاستثمارية بهدف دعم المستثمرين ودعم الاقتصاد بشكل عام، وحماية البنية التحتية المحلية والصناعات الحيوية، خاصة قطاع الصحة، ودعم سلاسل الاستثمار والقيمة العالمية.

أشكال التدابير المتخذة نتيجة أثر تفشي وباء كورونا على السياسات الاستثمارية

1. **تدابير تهدف إلى الرعاية ما بعد الاستثمار والاحتفاظ به**

- في 18 فبراير 2020، كانت الصين أول دولة تعلن عن مجموعة من التدابير لتعزيز وتسهيل الاستثمار الأجنبي. وذلك من خلال:
  - تعزيز الإدارة غير الورقية لسجلات الاستثمار الأجنبي وإصدارها مجاناً للشركات الأجنبية التي فشلت في تنفيذ العقود بسبب الوباء.
  - تقديم الاستشارات المجانية للمستثمرين الأجانب بشأن مختلف السياسات والإجراءات الداعمة للتصدي لفيروس كورونا.
- في 9 مارس 2020، نشرت الحكومة الصينية "إشعارًا بشأن زيادة تعميق الإصلاح لتحسين الأعمال المتعلقة بمشاريع الاستثمار الأجنبي استجابة للحالة الوبائية وذلك من خلال:
  - أولوية الحكومة في مساعدة مشاريع الاستثمار الاجنبي في استئناف أعمالها واستئناف الانتاج.
  - تبسيط إجراءات الموافقة لمشاريع الاستثمار الأجنبي.
  - تحسين عملية الإعفاء الضريبي للمعدات المستوردة.
  - حماية الحقوق والمصالح المشروعة للمستثمرين الأجانب.

2. **تدابير وكالات الترويج للاستثمار وسرعة الاستجابة لديها**

- قامت العديد من الدول بإغلاق مكاتب الترويج للاستثمار والتواصل مع المستثمر عبر الانترنت مثل:

الدولة	التدابير المتخذة من قبل وكالات الترويج الاستثمارية
الهند	أنشأت وكالة الترويج في الهند Invest India منصة الكترونية شاملة لحصانة الأعمال بهدف: - تزويد المستثمرين والشركات بالتطورات والتحديثات اليومية ذات الصلة بتفشي الوباء. - تبادل المعلومات حول الاستجابات المتعلقة بالصحة والأعمال من قبل الشركات الهندية. - تقديم الندوات عبر الإنترنت. - وتطوير مجموعة أدوات تخطيط استمرارية الأعمال. - الرد على الاستفسارات الواردة من الشركات عبر الإنترنت.

الدولة	التدابير المتخذة من قبل وكالات الترويج الاستثمارية
البرازيل	قامت وكالة الترويج APEX Brazil بتخصيص منصتها للقيام بالخدمات التالية: - الاستعلام عن الأسواق. - توفير تحديثات اقتصادية وتجارية حسب القطاع. - تقديم خطة عمل نموذجية للشركات في الأزمات. - تقديم الأدوات وقوائم المراجعة للمصدرين.
المملكة العربية السعودية	قامت وزارة الاستثمار بما يلي: - إنشاء مركز استجابة سريع. - نافذة للأسئلة المتكررة. - تقديم دليل استمرارية الاعمال عبر الانترنت.
استراليا	قامت لجنة التجارة والاستثمار بتقديم ندوات عبر الانترنت للشركات حول تأثيرات فيروس كورونا على الاعمال.
الدنمارك	إدراج الرسالة على موقع Invest in Denmark على أن "الدنمارك تظل مفتوحة للعمل". ويقدم هذا الموقع مجموعة من المعلومات ذات الصلة بفيروس كورونا التي تؤثر على الأعمال التجارية، بما في ذلك إجراءات الدعم الحكومية، وتوفر روابط لمواقع ويب حكومية مختلفة.
استونيا	أنشأت Invest in Estonia نافذة دردشة للشركات والمستثمرين، وتوفر معلومات حول حزم المساعدات للتعاون مع الشركات للحد من التحديات.
ألمانيا	طورت وزارة التجارة والاستثمار نافذة خاصة تحتوي على معلومات عن التطورات الاقتصادية، وتحديثات حول تدابير الحكومة للأعمال والصناعة، وتقدم ندوات عبر الإنترنت حول التطورات الجديدة، بما في ذلك ندوة عبر الإنترنت حول رواية "برنامج المسار السريع" للتطبيقات الطبية للاستجابة إلى الطلب المتزايد على الحلول الرقمية في نظام الرعاية الصحية الألماني.

- في 1 أبريل 2020، قامت المؤسسات المعنية بتشجيع الاستثمار في أستراليا والنمسا والبرازيل وجمهورية الدومينيكان وإستونيا وألمانيا والهند وإيطاليا وكازاخستان ومالطا وموريشيوس والمملكة العربية السعودية وسويسرا بإعداد منصات خاصة عبر الإنترنت أو بدأت مبادرات جديدة كاستجابة لأزمة تفشي وباء كورونا.

3. **تدابير تهدف إلى حماية البنية التحتية المحلية الحيوية والصناعات الحساسة الأخرى**

- في 25 مارس 2020، أصدرت المفوضية الأوروبية عدد من الارشادات للدول الأعضاء مثل:
  - السماح بالاستثمار الأجنبي المباشر وحرية حركة رأس المال من دول ثالثة، وحماية الأصول الاستراتيجية الأوروبية في مجالات مثل الصحة، والبحوث الطبية، والتكنولوجيا الحيوية والبنية التحتية الضرورية.
  - توجيه الدول الأعضاء التي لديها آليات فرز للاستثمار الأجنبي المباشر الموجودة على أرض الواقع إلى استخدامها بفعالية مع بقية الدول الأعضاء لتنفيذ الأنظمة المقترحة.

- في 16 مارس 2020، وافقت المفوضية الأوروبية على حزمة دعم مالي بقيمة 80 مليون يورو لشركة Curevac، شركة التكنولوجيا الحيوية المبتكرة ومقرها ألمانيا، لتعزيز تطوير وإنتاج لقاح فيروس كورونا في أوروبا وذلك بهدف عدم نقل الشركة مقرها الى الولايات المتحدة الامريكية.
- في فرنسا تم اتخاذ قرار إعادة النظر في عمليات التأميم.
- في 18 مارس 2020، دخل المرسوم الملكي الإسباني 2020/8 حيز التنفيذ. وقد تضمن تعليق تحرير نظام الاستثمار الأجنبي في إسبانيا. وبالتالي، يلزم الحصول على إذن مسبق للاستثمار الأجنبي في المجالات التالية: البنية التحتية الحيوية والتقنيات الحيوية وتوريد المدخلات الأساسية وقطاعات البيانات الحساسة ووسائل الإعلام.

4. إطلاق مبادرات استثمارية

- في 18 مارس 2020، أعلنت الحكومة البولندية زيادة برنامج الاستثمارات العامة بمبلغ 30 مليار زلوتي كجزء من برنامج درع الحماية من الأزمات.
- في 13 مارس 2020، اقترحت المفوضية الأوروبية استجابة اقتصادية شاملة، بما في ذلك، في عدد من الامور مثل، مبادرة استثمار مكافحة فيروس كورونا بمبلغ 37 مليار يورو لدعم الأعمال الصغيرة وقطاع الرعاية الصحية.

5. حزم المساعدات الدولة العامة للاقتصاد، بما في ذلك الاستثمار

- أعلنت العديد من الدول حول العالم عن برامج دعم مالي لاقتصاداتها المحلية، ولا يزال حجم هذه المساعدة في حالة تغير مستمر.
- شملت حزم المساعدات الاقتصادية حوافز توظيف موجهة لدعم الشركات في الحفاظ على الوظائف في الأزمة وقد تأخذ هذه الحوافز شكل دعم مباشر للعمل.

6. **اتفاقيات الاستثمار الدولية**

- أثر تفشي وباء كورونا على عدد اتفاقيات الاستثمار الدولة في عام2020، بالإلغاء أو تأجيل التفاوض كون ذلك يتطلب إبرام اتفاق استثمار داخلي مفاوضات مكثفة تشمل سفر المسؤولين، وتنظيم الاجتماعات، بالإضافة الى عدد من الخطوات الإجرائية التي تختلف من بلد إلى آخر.
- تأجيل عدد من مؤتمرات القمة الثنائية التي تتناول عادة اتفاقيات التجارة والاستثمار.

7. بيانات السياسة الدولية لدعم سلاسل الاستثمار والقيمة

- أكد قادة مجموعة العشرين ووزراء التجارة والاستثمار ووزراء المالية ومحافظي البنك المركزي على:
  - عمل كل ما يلزم واستخدام جميع أدوات السياسة المتاحة للحد من الأضرار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الوباء.
  - التأكيد على هدفهم المتمثل في تحقيق بيئة تجارية واستثمارية نزيهة وشفافة ومستقرة.
  - إبقاء الأسواق مفتوحة.
  - دعوة المنظمات الدولية إلى تقديم تحليل متعمق لتأثير COVID-19 على التجارة العالمية، وسلاسل الاستثمار والقيمة العالمية.

- في 25 مارس 2020، أصدرت مجموعة من الدول (أستراليا وبروني دار السلام وكندا وشيلي وميانمار ونيوزيلندا وسنغافورة) بيانًا مشتركًا، تؤكد التزامها بفتح سلاسل التوريد.

سياسات الاستثمار الوطنية

خلال الفترة من نوفمبر 2019 الى فبراير 2020، اتخذت 28 دولة 38 اجراء من إجراءات سياسة الاستثمار معظمهم موجه نحو خلق ظروف استثمارية أكثر مواكبة، حيث برزت من خلال:

- اعتماد إجراءات تحرير وتيسير الاستثمار في العديد من الصناعات بما في ذلك الطاقة والتعدين والخدمات المالية والسياحة وتكنولوجيا المعلومات.
- بلغت نسبة تدابير سياسة الاستثمار المقيدة أو التنظيمية التي دخلت حيز التنفيذ 25%.
- كانت الدول النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية نشطة بشكل خاص.
- اعتمدت الاقتصادات المتقدمة تدابير القيود أو اللوائح التنظيمية الجديدة المتعلقة بالمستثمرين الأجانب في التجذر بشكل أساسي لأسباب تتعلق بالأمن القومي بشأن الملكية الأجنبية للبنى التحتية الحيوية أو التقنيات الأساسية أو الأصول الحساسة الأخرى.

التغيرات في السياسات الاستثمارية الوطنية من 2003 الى فبراير 2020

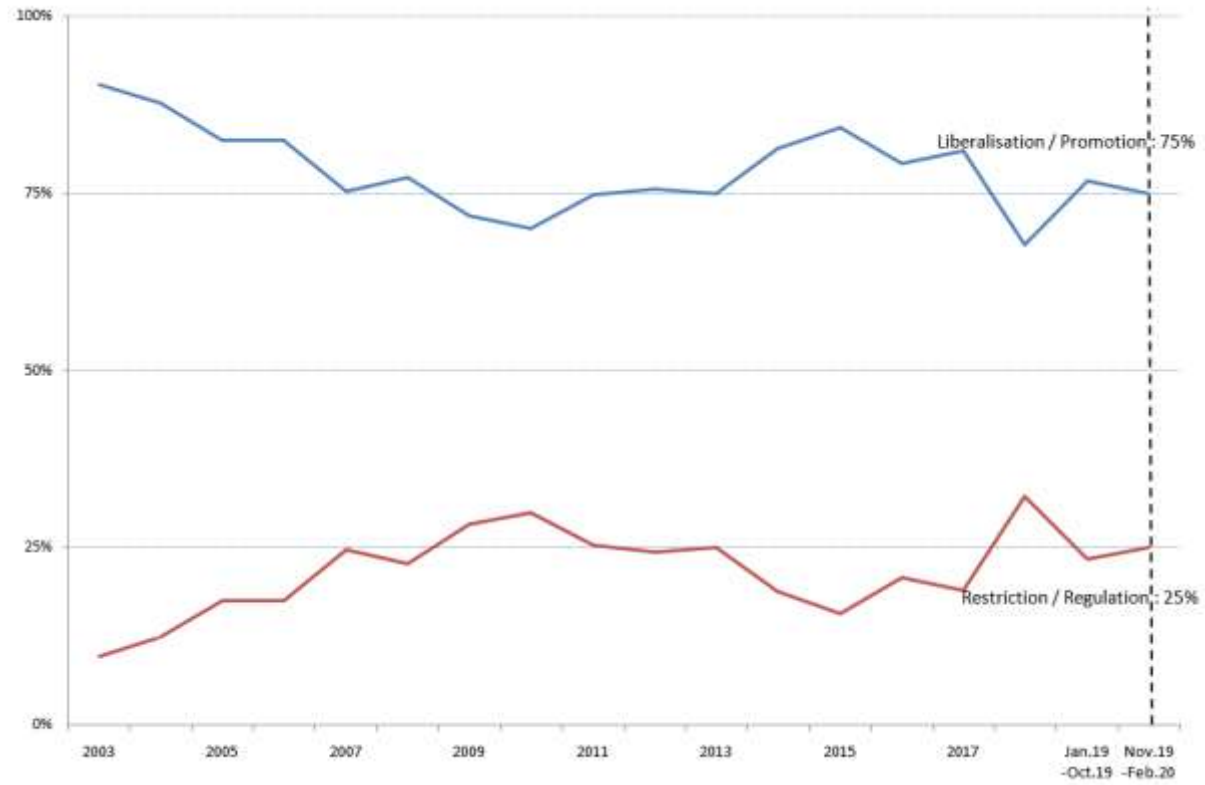

أبرز الدول التي اتخذت إجراءات جديدة بشأن السياسات الاستثمارية بين نوفمبر 2019 الى فبراير 2020

الدولة	أبرز الإجراءات المتخذة
الامارات العربية المتحدة	أصدرت هيئة الأوراق المالية والسلع قرار يتضمن تعديل تعريف "المستثمر المؤهل في جميع الأنظمة التي أصدرتها هيئة الأوراق المالية والسلع يشمل التعريف الآن بشكل إضافي كما يلي: - الحكومات الأجنبية وكياناتهم ومؤسساتهم وسلطاتهم أو شركاتهم المملوكة بالكامل لأي منهم. - كيانات الشركات الإماراتية التي تفي بمتطلبات مالية معينة. - الأفراد المعتمدون من قبل هيئة الأوراق المالية والسلع أو جهة تنظيم مماثلة.
مصر	اصدار قرار بتعديل اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار وتضمن بأنه يجب على جميع الشركات التي تم تأسيسها أو التي سيتم تأسيسها في مصر أن توفر معلومات عامة وبيانات للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بهدف حساب رأس المال الاستثماري الأجنبي المباشر وغير المباشر.
عُمان	استحداث بوابة عُمان التي تم تصميمها خصيصًا لتمكين الشركات المحلية ورجال الأعمال من عرض مشاريعهم وربطهم بالمستثمرين في جميع أنحاء العالم.
الجزائر	تضمن قانون النفط والغاز الجديد، عدد من الأمور مثل: - الغاء الضرائب وبعض الرسوم للشركات التي يتم تأسيسها لصالح الدولة والسلطات المحلية. - إعفاء العمال الأجانب في مجالات التكرير والبتروكيماويات من ضريبة الضمان الاجتماعي، شريطة مواصلة الإسهام في صندوق الضمان الاجتماعي في بلدهم الأصلي - مدة عقد الاستكشاف والاستغلال 30 سنة ويجوز تمديدها لفترة أقصاها 10 سنوات . - اعطاء الأفضلية للشركات الجزائرية لتوريد السلع والخدمات المنتجة في الجزائر، وفقا لقدرتها التنافسية .
الهند	أجاز التعديل على قانون تعدين الفحم في الدولة للشركات غير الفحم التقدم بالعطاءات والمزايدة على مناجم الفحم شريطة ان تستوفي هذه الشركات الحد الأدنى من المعايير المسموح بها للمزايدة.
فرنسا	تم توسيع وتوضيح نظام فحص الاستثمار الأجنبي في فرنسا والذي سيطبق على طلبات الترخيص المقدمة اعتباراً من 1 أبريل 2020. والهدف منه هو استيعاب القطاعات الاستراتيجية الجديدة، وتوفير إطار مراجعة أقوى للمستثمرين.
الصين	تم اصدار اللوائح الخاصة بتنفيذ قانون الاستثمار الأجنبي، ودخلت حيز التنفيذ في 1 يناير 2020 وتشمل النقاط الرئيسية التالية: - إعطاء فترة خمس سنوات لتوفيق الأوضاع. - السماح للأشخاص الطبيعيين الصينيين بإنشاء مؤسسات جديدة ممولة من الخارج مع مستثمرين أجانب بشكل مباشر. - تفاصيل المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية والأسرار التجارية. - توفير معاملة متساوية للمنزل والأجنبي. - توضيح وسائل جمع الأموال للمؤسسات ذات التمويل الأجنبي. - تخفيض تدريجي لمعدل دخل الشركات من 32٪ إلى 30٪ حتى عام 2022. - نظام جديد مبسط للمحترفين والاستشاريين والعلميين. - نظام الاستثمار الضخم الجديد للمشاريع المؤهلة الذي يمنح معدل ضريبة الشركات التفضيلية بنسبة 27٪ لمدة 5 سنوات. ويتطلب استثماراً لا يقل عن 30 مليون وحدة قيمة ضريبية، ما يقرب من 295 مليون دولار أمريكي) وخلق ما لا يقل عن 400 فرصة عمل جديدة مرتبطة مباشرة بالمشروع الاستثماري، وبالنسبة لمشاريع التكنولوجيا العالية، يتم تقليل العدد المطلوب من

	الوظائف التي تم إنشاؤها إلى 250، حيث أن الصناعات مؤهلة لهذا النظام التفضيلي هي استكشاف واستخراج الموارد الطبيعية غير المتجددة.
امريكا	يهدف برنامج الحوافز الضريبة الجديد إلى السماح لدافعي الضرائب بتأجيل مكاسب رأسمالية معينة وتقليلها إلى 15٪، وإنشاء مناطق الفرص بموجب قانون التخفيضات الضريبية والوظائف في حالة وجود ضائقة اقتصادية محددة بهدف تشجيع الاستثمار. في 13 يناير 2020. أصدرت وزارة الخزانة الأمريكية الجديدة 13 لائحة تنفيذية لقانون تحديث مراجعة مخاطر الاستثمار الأجنبي لعام 2018 والتي عززت لجنة الاستثمار الأجنبي في الولايات المتحدة واختصاصها. أصبحت اللوائح سارية المفعول في 13 فبراير 2020.

سياسات الاستثمار الدولية

تم التوقيع على ثلاث اتفاقيات استثمار دولية (As) على الأقل خلال فترة من نوفمبر 2019 الى فبراير 2020، ليصل العدد الإجمالي لاتفاقيات الاستثمار إلى 3،292 اتفاقية في نهاية فبراير 2020.

قائمة اتفاقيات الاستثمار الموقعة من 1 نوفمبر 2019 الى 29 فبر اير 2020

#	اسم الاتفاقية	تاريخ التوقيع
1	اتفاقية الاستثمار الثنائية بين مقاطعة تايوان الصينية وفيتنام	18ديسمبر 2019
2	اتفاقية الاستثمار الثنائية بين اليابان والمغرب	8 يناير 2020
3	اتفاقية الاستثمار الثنائية بين البرازيل والهند	25 يناير 2020

انتهى،